كل يومين يتم ضبط شركات تجارية تتعامل بغير الليرة السورية

القاضي المالي في دمشق لـ«الوطن»: انخفاض في دعاوى الحوالات غير المشروعة بعد رفع سعر الدولار إلى ٢٥١٢ ليرة

محمد منار حميجو

كشف قاضي التحقيق المالي في دمشق فؤاد سكر عن انخفاض الدعاوى المتعلقة بالحوالات والصرافة غير المشروعة بنسبة ٧٠ بالمئة نتيجة الإجراءات التي اتخذها مصرف سورية المركزي في هذا الخصوص منها رفع قيمة الحوالات إلى ٢٥١٢ ليرة للدولار، لافتاً إلى أن التعامل بغير الليرة السورية مازال موجوداً إلا أنه قل بعد صدور المرسوم ٣ الذي صدر بداية العام الماضي والخاص بالتشدد بالتعامل بغير الليرة السورية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح سكر أنه قبل اتخاذ الإجراءات من المصرف المركزي برفع سعر صرف الحوالات كان يرد إلى القضاء يومياً ضبطان أو أكثر متعلقان بالحوالات غير المشروعة على حين حالياً كل عدة أيام يرد ضبط متعلق بهذا الخصوص.

وأرجع سكر انخفاض دعاوى الحوالات غير المشروعة الذي وصل عددها في العام الحالي إلى ٧٤ دعوى، إلى أن الفوارق لم تعد كبيرة بين النشرة الرسمية والسوق السوداء، وبالتالي المواطن لم يعد بحاجة إلى المخاطرة لتصريف القطع الأجنبي الذي يرده من أقاربه مثلاً من الخارج في السوق السوداء أو الشركات غير المرخصة وكذلك الحال بالنسبة للصرافة غير المشروعة.

وأعلن عن تسجيل ٣٥ دعوى متعلقة بالتعامل بغير الليرة السورية العام الحالي، مؤكداً أن إدارة الأمن الجنائي والضابطة العدلية للمصرف المركزي تضبط كل يومين تقريباً شركة تجارية تتعامل بغير الليرة السورية ويرد ملف الدعوى إلى القضاء، مضيفاً: إلا أنه لا يمكن القول إن هناك أعداداً ضخمة تتعامل بغير الليرة السورية.

وأشار إلى أن نقل وتحويل الأموال يجب أن يكون عبر «المركزي» أو الشركات المرخصة أصولاً من قبله، كاشفاً أنه تم ضبط شركات صرافة مرخصة للحوالات الداخلية خالفت تعليمات ترخيصها منها تحويل أموال من الخارج مخالفة لتعليمات «المركزي».

وفيما يتعلق بموضوع الصرافة غير المشروعة كشف سكر أنه ورد إلى القضاء خلال العام الحالي ٢٦ دعوى، موضحاً أن هناك انخفاضاً ملحوظاً بعدد الدعاوى الواردة إلى القضاء.

وبين أن مهنة الصرافة يجب أن تكون مرخصة أصولاً أي يجب أن يكون هناك شركات حاصلة على الترخيص من «المركزي» للقيام بعملية التصريف وبالتالي حينما يقوم الشخص بالتصريف عند شركة غير مرخصة أو من أي تاجر آخر يكون هو والشركة غير المرخصة أو التاجر عرضة للعقوبة الواردة في القانون رقم ١٨ لعام ٢٠١٣، لأنه يستفيد من الربح غير المشروع مستغلاً فرق السعر بين السعر الرسمي وبين السوق السوداء، كما أنه يحرم «المركزي» من القطع الأجنبي بما ينعكس سلباً على اقتصاد البلاد.

> ٧٤ دعوى حوالات غير مشروعة و٣٥ تعاملاً بغير الليرة السورية و٢٦ صرافة غير مشروعة

وأشار سكر إلى أن العام الحالي لم يرد أي دعوى متعلقة بنشر وقائع ملفقة أو مزاعم كاذبة عن أسعار الصرف لزعزعة الثقة بالعملة الوطنية على حين ورد في العام الماضي نحو ١٠ دعاوى بهذا الخصوص، مرجعاً أسباب التراجع في هذه الدعاوى إلى وجود الرادع المنصوص عليه في المرسوم ٤ الذي صدر بداية العام الماضي والوعي لدى المواطنين.

وكشف أن أغلبية صفحات وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع التي كانت تنشر أخباراً كاذبة عن أسعار الصرف موجودة في تركيا والإمارات.

وبين سكر أن المرسوم رقم ٤ الصادر في العام الماضي عدل العقوبة الواردة في المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات العام الصادر في عام ١٩٤٩ التي كانت من ٣ أشهر إلى ثلاث سنوات بعقوبة الحبس إضافة إلى الغرامة لتصبح العقوبة وفق المرسوم الحالي، الاعتقال المؤقت الذي من الممكن أن يصل في حده الأعلى إلى ١٥ سنة إضافة إلى غرامة من مليون إلى خمسة ملايين ليرة بحق كل من قام بإذاعة أو نشر أو إعادة نشر وقائع ملفقة أو مزاعم كاذبة أو وهمية بالوسائل العلنية، وكان الغرض من ذلك إحداث التدني أو عدم الاستقرار بأوراق النقد الوطنية أو أسعار صرفها المحددة في النشرات الرسمية أو لزعزعة الثقة في متانة نقد الدولة.

مدير المخابز بحماة: لو يترك نقل الخبز لنا لكان أفضل وأرخص

بعض المعتمدين يجففون الخبز ويبيعونه علفاً للحيوانات

حماة- محمد أحمد خبازي

لم يكن ضبط دوريات حماية المستهلك بحماة مؤخراً، نحو ٨٠٠ كيلو غرام من الخبز التموينيّ، المعد لبيعه علفاً للحيوانات هو الأول من نوعه ولن يكون الأخير.

ففي كل يوم تقريباً تضبط الدوريات متلاعبين بالخبز التمويني، ومتاجرين به بطرق غير مشروعة، في الوقت الذي تشكو فيه آلاف الأسر من شح الخبز، وعدم تلبية حاجتها الفعلية منه، ومن سوء تصنيعه بمعظم الأوقات، عدا نقص وزن الربطة إلى ما دون الكيلو، الذي أصبح سمة عامة من سمات المخابز الخاصة بالمحافظة!.

وبيّن مواطنون لـ«الوطن» أن الخبز الذي يستلمونه من مراكز المعتمدين سيئ الصنع بأغلب الأحيان، عدا تخفيض مخصصاتهم اليومية منه، فمن كانت مخصصاته ربطتين يستلم ربطة، رغم ورود رسالة له تعلمه بشراء الربطتين، ومن كانت مخصصاته ثلاث ربطات يستلم ربطتين وهكذا دواليك!.

مدير فرع السورية للمخابز الآلية بحماة إبراهيم السعيد، أكد لـ«الوطن» أن الخبز الذي تنتجه مخابز محافظة اللاذقية جيد جداً ولا مشكلة فيه، موضحاً أن المشكلة تكمن في تكديسه ونقله وتوزيعه عبر الوحدات الإدارية والمعتمدين.

وأشار إلى أن النقل يتم بطريقة غير صحيحة، وبسيارات غير مهيأة لنقل الخبز بشكل سليم، وهي مخالفة لشروط النقل. ولفت إلى أن كل ذلك يؤدي إلى رداءة الخبز الذي يصل إلى المواطنين.

وقال: لو أن الأمر ترك لنا كفرع مخابز، لكان نقل الخبز يجري بطريقة أفضل وبأجر أرخص، فنحن نمتلك آليات تفي بالغرض، وتوصل الرغيف للمواطنين بأكشاك المخابز قال: لدينا ٢٥ كشكاً بكل مناطق المحافظة، وتوقف التوزيع من خلالها للمواطنين مع بدء جائحة كورونا، ليكون عبر معتمدين تحددهم الوحدات الإدارية والجهات الأخرى بكل منطقة، ولم يتخذ قرار بعد باستئناف التوزيع عبر الأكشاك، رغم عودة كل الدوائر والمؤسسات للعمل ضمن الإجراءات الاحترازية ضد كورونا.

ولفت إلى أنه من أول الشهر المقبل سيُصار إلى تفعيل الأكشاك بمدينة سلمية وعددها ٨ وفي الصبورة أيضاً.

ورداً على سؤال لـ«الوطن» لماذا لا يوزع الخبز علفاً على مواصفاته الجيدة.

وعن إنتاج المخابز بيّن السعيد أن عدد المخابز الآلية بالمحافظة ١٣ مخبزاً منتشرة بمختلف المدن والمناطق، مخصصاتها اليومية من الدقيق نحو ٢٠٤ أطنان، وتنتج كل يوم نحو ٢١٣٤٠٤ ربطات، وهي ذات نوعية ومواصفات فوق الجيدة.

رئيس دائرة الموارد في مديرية التجارة الداخلية بحماة مهران الجابي، بيّن لـ«الوطن» أن عدد المخابز الخاصة بالمحافظة ٢٩٠ مخبزاً، والعاملة منها ٢٣٠ مخبزاً.

وأوضح أن مخصصات المخابز العامة والخاصة من الدقيق التمويني يومياً، نحو ٤٤٦,٥ طناً، منها نحو ١٦٠ طناً لمخابز القطاع العام وتنتج ١٧٤٥٤٥ ربطة خبز، ومنها نحو ٢٨٦,٥ طناً للمخابز الخاصة وتنتج نحو ٢٩٩٥٠٠ ربطة باليوم، أي ما مجموعه ٤٧٤٠٤٥ ربطة.

مدير التجارة الداخلية بحماة رياض زيود بيّن لـ«الوطن» أن التلاعب بالخبز والمتاجرة به على قدم وساق بمختلف مناطق المحافظة.

وأوضح أن دوريات حماية المستهلك، نظمت منذ بداية الشهر الجاري وحتى يوم الأحد، نحو ٢٩٩ ضبطاً، منها ١٦٢ بحق مخابز خاصة لإنتاجها خبزاً سيئ الصنع، وناقص الوزن، و٢٣ ضبطاً بحق معتمدين للتلاعبهم بمخصصات المواطنين بموجب البطاقة الإلكترونية، وبيعهم ربطات الخبز بسعر زائد.

ولفت إلى ارتكاب بعض المعتمدين مخالفات جسيمة، مثل تجفيف الخبز التمويني وبيعه علفاً، مشيراً إلى ضبط ٨٠٠ كيلو لدى المعتمد «م. بحري» معدة كعلف للحيوانات.

وأكد اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتلاعبين والمتاجرين بالخبز أصولاً.

يمنح ٤٠ وثيقة ويعمل ضمن منظومة الخدمات الإلكترونية

افتتاح مركز خدمة المواطن في (الشام الجديدة).. وآخران جديدان حتى نهاية العام

فادي بك الشريف

افتتح محافظ دمشق عادل العلبي مركز خدمة المواطن في مبنى دائرة خدمات الشام الجديدة – مشروع دمر بعد إنهاء أعمال إعادة تأهيله وتوسعته.

وأكد العلبي أن تأهيل المركز يأتي ضمن خطة المحافظة لتوسعة مراكز الخدمة وتطويرها لتسهيل أمور المواطنين وتسريع إنجاز معاملاتهم.

كما بيّن أن المركز يعمل ضمن منظومة الخدمات الإلكترونية التي تمكن المواطن من طلب الخدمة ودفع رسومها عبر البوابة الإلكترونية وتحديد مكان استلامها من أي مركز في دمشق مثل مركز الشام الجديدة أو عن طريق المؤسسة السورية للبريد لأي عنوان يريده بدمشق.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بيّن مدير مراكز خدمة المواطن في محافظة دمشق لؤي علوش أن المركز الجديد يقدم قرابة ٤٠ وثيقة ضمن الخدمات المتنوعة المقدمة التي تشمل السجل المدني والعدلي وغير الموظف، وتسجيل وتوثيق عقود الإيجار السكنية، وخدمات عقود المصالح العقارية في دمشق، ومديرية السجل المؤقت.

وأشار إلى أن تأهيل مبنى الشام الجديدة يخدم شريحة كبيرة من المواطنين في مشروع دمر وتوسعات الشام الجديدة، كما يخفف الضغط على المراكز المجاورة، لينطبق عليه جميع الإجراءات المطلوبة في مراكز الخدمة، لافتاً إلى أن مساحة المركز ٢٢٠ متراً مربعاً، ليصبح عدد المكاتب الأمامية ١٥ مكتباً، و٣ مكاتب أرشفة إلكترونية، و٣ كوات مصرفية تابعة للمصرف التجاري السوري.

وكشف علوش عن خطة للتوسع بعدد المراكز والخدمات المقدمة، مؤكداً أنه حتى نهاية العام الجاري سيتم افتتاح مركزين جديدين لخدمة المواطن في حيي الورود والقصاع، ليصبح عدد المراكز الإجمالي ١٧ مركزاً، منوهاً إلى التوجه للتوسع بعدد الخدمات المقدمة، مع تخديم مختلف التجمعات من دون أي تمييز بين منطقة وأخرى، مع إجراء تعديل على المراكز اللازمة، مشيراً إلى دراسة التوسع بمركز مشروع دمر لتخديم أكبر عدد من المواطنين.

وحول الحديث عن تفعيل تسديد فواتير الكهرباء والمياه والهاتف، وتسديد رسوم السيارات وغيرها من الخدمات من خلال الدفع الإلكتروني عن طريق الموبايل مع إمكانية التشبيك مع مراكز خدمة المواطن مستقبلاً، أكد علوش جهوزية مراكز الخدمة لأي تعاون ينعكس على تقديم الخدمات للمواطنين وخاصة فيما يتعلق بالخدمات الإلكترونية، على أن تكون الخدمات متاحة عبر الهاتف الجوال، مع استمرار مراكز الخدمة في تقديم الخدمات الآنية التي تمس احتياجات المواطنين في مختلف المناطق، من دون إجراء أي تعديل على أجور الوثائق.

وبيّن علوش أن مجموع الوثائق المستخرجة إلكترونياً وصل إلى ١١٠٠ وثيقة خلال ٦ أشهر، معتبراً أن الخدمات الإلكترونية لاقت ارتياحاً كبيراً لدى المواطنين وتبسيطاً في الإجراءات كما وفرت الوقت والجهد والتكاليف، منوها بأنها أحدثت نقلة نوعية بالعمل الخدمي في مراكز خدمة المواطن.

كما كشف علوش عن دراسة لتركيب ألواح كهروضوئية (طاقة شمسية) في عدد من المراكز منها الشام الجديدة والعباسيين، لتزويد المراكز بالطاقة البديلة، علماً أنه تم تركيب الألواح في الميدان والقنوات ودمر والمزة.

جمعية الحلاقين لـ«الوطن»: الأجور الرسمية غير منصفة.. والضرائب غير عادلة

خارج التسعيرة.. صالونات تتقاضى مليون ليرة لتجهيز العروس في اللاذقية

اللاذقية - عبير سمير محمود

تتفاوت أجور الحلاقة والتصفيف الشعر بين صالون وآخر في اللاذقية، لتسجل أرقاماً غير ثابتة تحددها المنطقة التي يقع فيها الصالون واسم المزيّن وخبرته وشهرته و«عدد متابعيه على مواقع التواصل الاجتماعي».

وبين عدد من المزيّنين لـ«الوطن»، أن الأجور الرسمية وفق آخر نشرة صدرت قبل نحو عام ونصف العام، غير منصفة حالياً ولا توازي متطلبات المعيشة، إذ تحدد الحلاقة الرجالية بـ٧٥٠ ليرة مقابل ٣٠٠ ليرة للحلاقة الولادية، أما التزيين النسائي فحددت أجور قص الشعر بألف ليرة، وحمام الشعر ٥٠٠ ليرة، والسيشوار ألف ليرة، وتجهيز العروس بين ٣٥ – ٧٥ ألف ليرة.

وبحسب مصففين فإن تكاليف مستلزمات العمل باتت مضاعفة عن أسعارها سابقاً، مشيرين إلى أن الصبغة –على سبيل المثال– كانت تكلف الحلاق ١٢٠٠ ليرة اليوم أصبحت بـ٣٠ ألف ليرة، وصلة الشعر كان يباع الغرام بـ١٠٠ ليرة، اليوم ١٦٠ غراماً بـ٤٠٠ ألف ليرة، وهكذا لباقي المواد الداخلة في عمل المصففين عموماً بحسب ما ذكروا.

وأشار عدد من الحلاقين إلى اختلاف الأجور على أرض الواقع عن النشرة الرسمية وتباين الأرقام بين صالون وآخر إذ تكلف الصبغة مع اللايت بين ٢٠٠ – ٢٥٠ ألف ليرة بعد من الصالونات مقابل أنها لا تتجاوز ٧٥ ألفاً في صالونات أخرى.

وأضاف التباين ينسحب على باقي التجهيزات من قص وسيشوار بين ٤ – ٧ آلاف ليرة، وصولاً إلى تجهيز العروس الذي يتراوح بين ١٠٠ ألف ليرة حتى مليون ليرة في صالونات اللاذقية.

ولفتوا من جهة ثانية إلى أن الضرائب المالية باتت مرتفعة جداً ويتم احتساب التصنيف الأدنى لصالون الحلاقة بما يعادل ٤٠٠ ألف ليرة، معتبرين أنها ضرائب غير عادلة لصالونات في مناطق شعبية تحديداً يتم تصنيفها بالحد الأدنى مقارنة مع صالونات في مناطق تصنف بخمس نجوم، وفق تعبيرهم.

دراسة لرفع الأجور

رئيس جمعية الحلاقة والتزيين في اللاذقية يوسف أبو دست قال لـ«الوطن»: إن هناك دراسة لرفع أجور الحلاقين لتتناسب مع تكاليف المعيشة، معتبراً أن التسعيرة يجب أن تكون متغيرة لتلائم الوضع الحالي.

وبيّن أن صالونات عدة في اللاذقية سواء للحلاقة الرجالية أو النسائية لا تلتزم بالتسعيرة الأخيرة، وإنما تحدد أجورها بشكل منفرد، ومنهم من يحدد أجور الحلاقة الرجالية بين ٢٠٠٠ – ١٠ آلاف ليرة (رأس وذقن وتنظيف وجه)، بحسب موقع الصالون، مشيراً إلى أن الحلاق لا يجبر الزبون على دفع الأجور المرتفعة وإنما «بعض الناس رضيانة».

من جهة ثانية، طالب أبو دست بإعادة النظر بالضرائب المالية، قائلاً: إن الضرائب غير عادلة، كما أن فواتير الكهرباء يتم احتسابها بقيمة تجارية وكأن الصالون معمل، مشيراً إلى ضرورة أن يوجد مندوب مهنة مع محصلي الضرائب لتحقيق العدالة الضريبية.

بدورها، أكدت أمين سر جمعية الحلاقة والتزيين في اللاذقية ليندا مروّة لـ«الوطن»، أنه تم الانتهاء من دراسة رفع أجور المهنة لتقديمها إلى الجهات المعنية ومديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في اللاذقية، مبينة أنها تزيد عن النشرة السابقة ما بين ٢٥ – ٣٠٪.

وقالت مروّة: من خلال مناقشاتنا في المؤتمر السنوي للحرفيين واجتماع الجمعية، تم طرح الصعوبات وبعض المقترحات لحل مشاكل المهنة لنرتقي بمهنتنا نحو أفضل مستوى.

وأشارت أمين سر الجمعية إلى أن رفع أجور الحلاقين ضرورة بالوقت الحالي ليتناسب مع أجور المحال التي ارتفعت بشكل كبير مع غلاء المواد الأولية التي أدت لإحباط بعض الحرفيين في مجال عملهم، إضافة للتقنين الحاصل للكهرباء وخاصة أن عدداً كبيراً من الحلاقين ليس لديهم مولدات.

ولفتت إلى معاناة الحلاقين من ارتفاع مستلزمات العمل ومواد ومستحضرات التجميل، وذكرت أنها ارتفعت لأكثر من ١٠٠ ٪ خلال الفترة الماضية.

وقالت مروّة: نحن كجمعية نمثل صوت الحلاقين ليصل للجهات المعنية ونأمل خيراً بتحقيق مقترحاتنا بما فيه مصلحة الحرفي من جهة وضبط الأجور في المهنة من جهة ثانية، والبعض اقترح تخصيص بطاقات إلكترونية بما يخص المحروقات لمن لديه مولدات كهربائية.

وشددت على ضرورة التزام جميع الصالونات بالتسعيرة الرسمية، قائلة: يجب على الجميع الالتزام بالتسعيرة والعمل بها فالناس لم تعد تحمل أعباء أكثر، والمراقبة مستمرة من الجهات التموينية ونحن دورنا كجمعية أن نقر ونوافق على الضبط والمخالفة بحسب نوعها، منوهة بأن الجمعية مع الحرفي في حال كان الحق معه والعكس صحيح.

ونوهت بازدياد نسبة الانتساب للجمعية مع تجاوز العدد الحالي ١١٤٧ عضواً، في ظل التسهيلات والمحفزات للانتساب ومنها صندوق التكافل الاجتماعي الذي يؤمن راتباً لكل حلاق متقاعد حتى لا يكون عالة على أحد، إضافة للتأمين الصحي الذي تم رفعه مؤخراً من ٢٥ – ٥٠ ألفاً ومن ١٠٠ – ٢٠٠ ألف كأجور طبابة وعمليات.